جمهورية العراق/ وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي
جامعة ميسان / كلية الإدارة و الاقتصاد
قسم الاقتصاد /العام

النشاط الاقتصادي ودور المستثمر الأجنبي فيه

مشروع بحث مقدم
الى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد – جامعة ميسان
وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم الاقتصاد / عام

من قبل الطالبة
سبأ عبود حميد
يقين علي غالي

إشراف
م.د. علي محمد علي

1445 ه
2024 م

رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ٢٥
وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ٢٦
وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧
يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ٢٨

صدق الله العلي العظيم
سورة طه

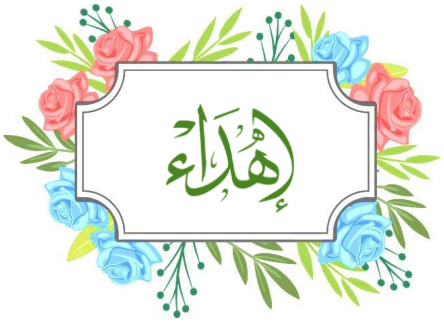

بسم الله القاسِم بالعلم ونوره الذي أخرج الإنسان من مُدلهِمات الجهل الى رداء العلم وزيننا بنوره بالغ بالعلم والتأكيد عليه حتى عَدّهُ فريضة ، لا الرحلة ابتدأت ولا الدرب انتهى وما توفيقي إلا بالله لن يكون هذا التخرج نهاية قط أنما بداية لأهدي كُل ماتعلمتُ الى سيد الزمان لان العلم لأجلهِ سلاح ولدولته حجر أساس ، ف لأجلهِ دراستي وخطاي كانت وستكون رحلتي .

أُهدي جهد الست عشرة عام بجهدها ومرارتها وسعيها الى الحَبيب الذي ما بارحني توفيقه ومداد رحمته الإمام ـصاحب الزمانـ علّ جهد القلم يكون له تمهيداً لدولته والى الأقربون عليّ من أفنوا سنين العمر وجهد الشباب أمي وأبي غير ناسية لجهدهما معي رزقهما الله بالإحسان أحسانا وجعل تخرجي قرة لأعينهما وفرحة وسرور لروحيهما ..

شكري وتقديري لمن أحرق شمع العمر في درب العلم واعطى جهد الساعات المتواصلة كل أستاذ صادفني في رحلتي وعلمني حرفاً فأخرجني من جهل ما لا أعلم الى نور ما أعلم سقاهم الله من أحسانه وأبدلهم بالنور أنوارا والى الّاتي تجمل الدرب بهما وما كانت الرحلة سعيدة لولاهما كل رفيقات خطاي ، وكل الشكر والإمتنان لمن مدّ لي يد العون فساعد في تحقيق المُنى بختامه للدكتور المتابع علي محمد علي غير ناسية او متناسية ما افناه من طاقة في هذا المسير وكل اساتذة قسم الاقتصاد في جامعة ميسان .

إقرار
المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

(النشاط الاقتصادي و دور المستثمر الأجنبي فيه)

الذي تقدم به الباحث:

سبأ عبود حميد

يقين علي غالي

قد جرى تحت أشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف

اسم المشرف:-

الدرجة العلمية:-

/ /2024

بناء على توجيه المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة

أ.م حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد

المحتويـــــات

الموضـ	
المقدـ	
مطلب الأول : مفهوم النشاط الاقتصادي	3
مطلب الثاني : مستلزمات النشاط الاقتصادي	4
مبحث ثاني المطلب الأول : مفهوم الاستثمار	10
أهمية الاستثمار	12
اهداف الاستثمار	12
ثانيًا أنواع الاستثمار	13
المبحث الثالث : اثر الاستثمار على النشاط الاقتصادي	16
المطلب الثاني : قانون الاستثمار الجديد المزايا- المعوقات	20
الاستنتاجات	25
التوصيات	26
المصـــــادر	27

المقدمة

في ظل التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم وفي مقدمتها العولمة والمؤسسات التي تروج لها أصبح هناك تغير كبير في خلق الاستراتيجيات الملائمة للنشاط الاقتصادي وللدول العربية على بالخصوص، ومن هنا أخذت هذه الدول تطمح في إيجاد المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات بمختلف أنواعها لتكون وسيلتها الأساسية على طريق النشاط الاقتصادي، مما يؤكد

الدور الرائد للاستثمار باعتباره احد القنوات الرئيسية التي يتدفق من خلالها رأس المال والخبرة والتقنية الحديثة ، ولكي يتحقق هذا الأمر لابد من وجود تشريعات قانونية تخلق ظروف الثقة والطمأنينة لدى المستثمر الأجنبي لتحفيزه على الاستثمار في تلك البلدان ، لهذا اشتدت المنافسة بين الدول العربية لخلق بيئة ملائمة للاستثمار عن طريق إعادة النظر في التشريعات السابقة والعمل على إصدار تشريعات قانونية محفزة للاستثمار ولعل ما يميز تلك التشريعات الإعفاءات و السماحات القانونية وخاصة الضرائب وتقديم الضمانات طموحة لقدوم تلك الاستثمارات إلى هذه البلدان ، والعراق واحد من تلك البلدان الذي يسعى إلى تغير واقع المناخ الاستثماري وكان العمل على تهيئة قانون يلبي تلك التغيرات كالجزء من متطلبات تحقيق النشاط الاقتصادي الشامل .

وتأتي اهمية الموضوع الخاص بالاستثمار الأجنبي في العراق من كونه اداة تمويلية مهمة يحتاجها الها البلد في ظل تذبذب موارده وتوسع الحاجة لإعادة البناء والأعمار لبناه التحتية والفوقية من هذه الاهمية يتطلب الأمر تقييما لتشريعاته الاستثمارية ولاسيما قانون الاستثمار الجديد وذلك لبيان مدى نجاح العراق في جذب المستثمرين الأجانب انطلاقاً من هذا القانون عليه. يهدف الى عرض وتقييم التشريعات العراقية الجديدة الخاصة بالاستثمار الأجنبي وفرص نجاح العراق في اجذب هذا النوع من الاستثمار ويعد العراق حاليا بيئة استثمارية كبيرة يمكن ان تستوعب اوعية استثمارية خارجية وداخلية كبيرة جدا بسبب ما حصل من احداث كبيرة اثرت على البنى التحتية بشكل كبير اضافة الى تعطل مئات الأنشطة الإنتاجية المختلفة . ونظرا الهذا للتطورات التي حصلت في الساحة الدولية وتأثيراتها على البيئة الاقتصادية للعراق فقد كان لابد من اصدار قوانين جديدة في مجالات الاستثمار تتماشى الحاجة البلد الكبيرة لاعادة بناء القواعد الاقتصادية والبنى التحتية للقطر

أهمية البحث :-

تنأتي أهمية البحث من الدور الحيوي الاستثمار مي النشاط الاقتصادي في البلدان النامية بشكل عام كونه يعمل على غلق فجوة الموارد المادية والمالية والبشرية ولا سيما في العراق الذي يعد النفط الدور الاساسي فيه لذا فانه يعمل على رفد التنمية الاقتصادية بالخبرات والموارد المادية والمالية لا سيما بعد الانخفاض الشديد الاسعار النفط العالمية

أهداف البحث :-

يهدف البحث الى التعرف لمفهوم الاستثمار لعام ومحدداته ومعوقاته في العراق والمعدل قانون الاستثمار ٢٠٠٩ .

فرضية البحث :-

ان قانون الاستثمار ٢٠٠٦ يحتاج الاعادة صياغة كونه لا يعالج جميع المعوقات الموجودة في العملية الاستثمارية في العراق

مشكلة البحث :-

صنفت المشكلة بالأسئلة التالية :

١ ـ هل هناك علاقة بين النشاط الاقتصادي و الاستثمار ؟

٢ ـ هل الاستثمار يشكل دافعا مهما للنشاط الاقتصادي في العراق ؟

هيكلية البحث :-

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث أساسية وهي :

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار

المبحث الثاني : النشاط الاقتصادي

المبحث الثالث : أثر الاستثمار على النشاط الاقتصادي

مطلب الاول :مفهوم النشاط الاقتصادي

لقد اهتم الاقتصاديون الأوائل من أصحاب المدارس الاقتصادية بمسألة النشاط الاقتصادي في كتاباتهم إلا أنها لا تغدوا على أن تكون أفكارا عامة لم تتطرق إلى موضوع النشاط بنوع من التخصص لكنها وفي حقيقة الأمر اعتبرت القاعدة التي مهدت لأفكار نظريات ونماذج النمو الحديثة فقد وضع هؤلاء الاقتصاديون النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج أو على علاقات الإنتاج وبيئته كما صاغوا النماذج الذهنية والرياضية متدرجة التعقيد واختبروها غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية تشكل غداة الحرب العالمية الثانية مع انطلاق عملية إزالة الاستعمار من الدول النامية وإرساء قواعد و اتفاقيات بروتن وودز التي بدأت في طرح مشاكل النشاط الاقتصادي في هاته البلدان، إلا أن موضوع النشاط الاقتصادي لم يبقى محتكرا على المفهوم أو

معنى واحد فقد تغير ذلك خلال العقود الستة الأخيرة، ففي عقدي الخمسينات و الستينات من القرن الماضي استند هذا المفهوم إلى مؤشرات كمية خالصة أبرزها يتعلق بمتوسط دخل الفرد الذي حظي بأكبر قدر من التأييد من الاقتصاديين وتم استخدامه لأجل المقارنات بين دول العالم المتقدمة و المتخلفة.[1]

أما في أوائل السبعينات ظهر اتجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط الضوء على مفهوم جديد للنشاط الاقتصادي و الذي أخذ بعين الاعتبار انعكاس السياسات الاقتصادية على بنى المجتمع و أنشطته الاقتصادية وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه الجديد على معيار آخر سمي بمعيار أو نظرية إشباع الحاجات الأساسية فاعتبروه أفضل من المعيار السابق والمتمثل في معيار متوسط دخل الفرد لأنه وببساطة يسلط الضوء على أكبر شريحة من أي مجتمع من حيث الاهتمام بحاجاتها المادية والمعنوية

إلا أنه لقي قبولاً واسعا عند العارفين به لكن تدهور البيئة و إهتلاك مواردها من جهة وتطور العديد من المفاهيم هذا من جهة أخرى جعل الاقتصاديين يطرحون مفهوما أعمق من ذلك وهو مفهوم التنمية الإنسانية الذي تضمن استدامة التنمية (من حيث البيئة كما شمل الاهتمام بالحريات والمرأة ودرجة الاتصالات وغيرها.وهكذا أصبح ينظر للنشاط الاقتصادي على أن عملية تقاس بمدى تحقيق عملية التغيير الكلية وليس بأحداث وظواهر محددة وهي وجهة النظر التي تتفق مع توجهات الفكر المعاصر ومع مفهوم التنمية لدى المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن النشاط الاقتصادي عملية شاملة ومتعددة الأبعاد والجوانب وأن النشاط الاقتصادي المتواصل له متطلبات سياسية واجتماعية وثقافية وأنه تيطرح تداعيات على نفس الأصعدة.

ويرى أيضا أن النشاط الاقتصادي الحقيقي يفترض الارتقاء بمستوى الدخل والصحة والتعليم والغذاء ومن هذا المنظور فإن جوهر النشاط الاقتصادي هو كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق رفاهية الإنسان

مطلب الثاني :- مستلزمات النشاط الاقتصادي

يتطلب النشاط الاقتصادي في أي بلد توافر عدة مستلزمات وهي :

[1] - إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية نظريات - نماذج - استراتيجيات دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2014
230-228-227ص

١- تراكم رأس المال :

تعتبر عملية التجميع الرأسمالي عملية مهمة جداً لتحقيق النشاط الاقتصادي ولكن هذه العملية تتطلب أولاً توفر الموارد المالية التي تساهم في توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية ومن ثم يجب أن تتوفر أجهزة ومؤسسات التمويل قادرة على تعبئة هذه المدخرات وتوفيرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها ، ولكي تتم عملية الاستثمار لا بد من أن تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات وفي حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلاً من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد , ولكن من المعروف في البلدان النامية ارتفاع معدلات نمو السكان وافتقارها إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية ، وهذا ما يجعل قدرتها على تكوين رؤوس الأموال ضعيفة ويجعل ما يتحقق من تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد الواحد من رأس المال، إن لم تنعدم مثل هذه الزيادة , وبالتالي البلدان النامية بحاجة إلى تراكم رأس المال الذي يضيف موارد جديدة، أو يرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلاً وذلك من أجل زيادة العملية الإنتاجية ، ولكن زيادة الإنتاج الحاصلة على حساب زيادة رأس المال تتعلق بعاملين هامين يظهران من خلال المعادلة التالية :[2]

$dy = dk \div m$ حيث ان dy تعبر عن الزيادة في الانتاج , dk الزيادة في رأس مال المستثمر , m معامل رأس المال .

وهنا في المعادلة يمكن القول : إن dy يمكن أن تعبر عن الزيادة الحاصلة في الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي أي يمكن أن تعبر بشكل أو بآخر عن معدلات النمو المتحققة .[3]

ويقصد بمعامل رأس المال العلاقة بين رأس المال المستثمر في الإنتاج وبين قيمة المنتجات المتولدة عنه، وبمعنى آخر هو عبارة عن عدد الوحدات الرأسمالية الواجب استثمارها مقابل الحصول على وحدة واحدة من المنتجات .

٢- الموارد الطبيعية :

---

[2] -حبيب. مطانيوس، التنمية الاقتصادية،

[3] - حبيب. مطانيوس، التنمية الاقتصادية، مصدر سابق

هناك صراع واضح بين الباحثين حول أهمية الموارد الطبيعية، فمنهم من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دوراً حاسماً وأساسياً في عملية التنمية ، ويربطون بين توفر الموارد الطبيعية في بعض البلدان المتقدمة مثل انكلترا وفرنسا.... وتحقيق النمو فيها، أما الآخرون فيرون أنها لا تلعب دوراً حاسماً في تحقيق عملية التنمية على الرغم من أنها تساعد على ذلك، فهناك بعض البلدان استطاعت أن تحقق النشاط الاقتصادي جيد جداً رغم افتقارها للموارد الطبيعية، وبالمقابل هناك بلدان نامية تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية ولكنها لم تحقق نشاطها في الوقت الحاضر، وفي سياق هذا الحديث لا بد أن يذكر الاختلاف الكبير بين البلدان النامية والمتقدمة وهو أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها، والقدر الواسع من رأس المال وكفاءة العنصر البشري، والفن الإنتاجي المتطور، تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث تُحلُ العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر، وبذلك تعوض النقص في الموارد الطبيعية، كما أنها تستطيع أن تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العملية الإنتاجية ، كما أنها تستطيع أن تعوض النقص باستيراد ما تحتاجه من الموارد .

أما وضع البلدان النامية المتمثل بنقص رأس المال وتأخر الفن الإنتاجي وانخفاض كفاءة العنصر البشري، وضعف جهازها الإنتاجي وعدم مرونته في جعل قدرتها على إحلال عنصر إنتاجي محل آخر ضعيفة ، ويضعف قدرتها على إنتاج البدائل من المنتجات الصناعية، كما يضعف قدرتها على استيراد ما تحتاجه من موارد طبيعية .[4]

٣- الموارد البشرية :

تلعب الموارد البشرية دوراً هاماً في عملية النشاط الاقتصادي ، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين ، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ولكن هناك تساؤل هل النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي. يتوقف تأثير النمو السكاني على عدة عوامل :

أ- إذا كان هناك فائض في عنصر العمل فإن النمو الاقتصادي يتوقف على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية ، وتتوقف هذه القدرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم .

---

[4] - فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 194- 195

ب- الاستثمار في الموارد البشرية وخلق رأس المال البشري له دور كبير في العملية الإنتاجية، فتوفر القدرات والمهارات والمواهب والمعارف لدى الأفراد والتي يمكن أن تكون قابلة للاستخدام يجب أن تساهم في العملية الإنتاجية كإنتاج السلع أو أداء الخدمات لذلك فإن عملية التخطيط للنشاط الاقتصادي يجب أن يتضمن أيضاً تخطيطاً للموارد البشرية وذلك من

أجل تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه , ومن الملاحظ أنه في مجرى عملية النشاط الاقتصادي في البلدان النامية قد وجّه استثمار قليل للغاية في تنمية الموارد البشرية ويعود السبب في ذلك إلى [5]

- **إن عملية الاستثمار في الموارد البشرية تستغرق وقتاً طويلاً ولا تبرز آثار ونتائج هذا الاستثمار إلا بعد فترات طويلة قد تصل إلى 15 سنة وقد تزيد عن ذلك .**
- **إن الاهتمام بهذا الجانب برز أخيراً، ولم تتوفر دراسات كافية تدل على وجود علاقة كمية مقررة بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والناتج القومي .**

4 ـ التقدم التكنولوجي :

هناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي : [6]

التكنولوجيا المحايدة والتكنولوجيا الموفرة لعنصر العمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال , ويحدث التقدم التكنولوجي المحايد Neutral Technological Progress عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج .

أما التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل أو الموفر لرأس المال، يعني تحقيق مستويات مرتفعة للناتج بنفس كمية مدخلات العمل ورأس المال ، ويحدث التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل باستخدام الحاسبات الشخصية وشرائط الفيديو والتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية على سبيل المثال , ويحدث التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية مثل استخدام الجرارات والمحاريث الآلية... ,وتعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع

---

[5] - تودارو. ميشيل ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 172-173 .

[6] - عبد الله. إسماعيل صبري، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦ ، ص 96- 97 .

الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف الوصول إلى أساليب جديدة يُفترض أنها أجدى للمجتمع [7], وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد الاقتصادية الموجودة وذلك بإضافة استخدامات جديدة لهذه الموارد الاقتصادية، وتساهم أيضاً في اكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية .

وهناك رأي قائل بأن معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.

ولقد توصل الاقتصادي ليونيل ستولرو بتطبيق تابع الإنتاج من طراز كوب دوغلاس المذكور أعلاه إلى أن أكثر من ٥٠ % من النمو المتحقق في الاقتصاد الفرنسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يرجع إلى هذا العامل [8]

ولابد من الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بتقدم العلم والتكنولوجيا وذلك في ظل الإنتاج الكبير الذي يقتضي التخصص وبالتالي يمكن الاستفادة منها في البلدان المتقدمة أكثر من البلدان النامية , وبما أن البلدان المتقدمة هي المصدرة أساساً للتكنولوجيا أصبحت التكنولوجيا هي أداة التبعية الرئيسة في الوقت الحاضر والتي تربط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة ، وإن عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة تحمل العديد من السلبيات منها أن تكون التكنولوجيا التي تصدرها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية هي تكنولوجيا معتمدة على حلقات أكثر تطوراً موجودة في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة بدأت تتخلى عن التكنولوجيا الملوثة للبيئة لصالح البلدان النامية ، أو تلك التي تستخدم قدراً كبيراً من الموارد، أو التي أصبحت متخلفة على سلم التطور التكنولوجي.

وقد رافق حصول الدول النامية على نتائج التطور التكنولوجي دون أن تمتلك هذا التطور بعض السلبيات ومنها :[9]

أ- فرض كلف وأثمان مرتفعة على ما يتم استيراده من أدوات احتياطية وقطع غيار وآلات ومكائن تتطلبها المشروعات .

---

[7] - حبيب مطانيوس، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٠٥ .

[8] - حبيب مطانيوس، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق،ص 106 .

[9] - خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 201-202 .

ب- فرض أجور ورواتب ومخصصات باهظة تتحملها الدول المتخلفة مقابل الخبراء والفنيين الذي يتم الاعتماد عليهم في الدول المتقدمة .

ج- فرض أسعار عالية على الاستثمارات الفنية التي تسبق إقامة المشروع .

د- اتباع أسلوب إقامة المشروع بشكل كامل وتسليمه جاهزاً، وبذلك يحرم البلد النامي من متابعة إنشاء المشروع وعدم اكتساب العاملين للخبرات التي يمكن أن تتحقق في حالة قيام الدولة ذاتها بإقامة المشروع بدلاً من صيغة المشروع الجاهز.

لذلك يتوجب على البلدان النامية تطوير الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العلمي التطبيقي من خلال عمل مؤسسي منظم وترتكز إلى أسس وأهداف واضحة وأن تعمد إلى إقامة مراكز بحوث في الجامعات والمؤسسات وتوفير الباحثين المختصين والأجهزة، وتحفيزهم على العمل مادياً ومعنوياً، والعمل على التعاون بين الأقطار النامية في مجال تطوير قدرتها التكنولوجية الذاتية المستوعبة لاحتياجاتها وظروفها .

مبحث الثاني
المطلب الاول مفهوم الاستثمار

أولاً تعريف الاستثمار: هناك العديد من المفاهيم والمضامين لهذا المصطلح الاقتصادي وذلك تبعا للمذاهب الاقتصادية وعقيدة المجتمعات ونهج المخططون فهو يعني

1 . لغوياً :- الاستثمار من الثمر، والثمر هي انواع الاموال،و (يستثمر معناها ينمي او يزيد، وانما عادة يكون في الاموال بأشكالها المختلفة والتي منها العقارات او المنقولات وبقية الاشكال المادية [10]

٢-الاستثمار اصطلحاً :وهوه قيام شخص طبيعي او معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته او جهوده او أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده او بالمشاركة مع شخص طبيعي او معنوي محلي او أجنبي او مع الدولة او مع مواطنيها في إنشاء مشروع او مشروعات مشتركة.[11]

ويتميز الاستثمار المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في بلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع أي الاستغلال المباشر للمشروع

وأي مشروع من هذا النوع يمكن ان يحوز الشخصية القانونية سواء كانت شركة وليدة أي ابتدائية لأول مرة او عن طريق شراء شركة محلية أو أجنبية بشكل كلي او جزئي او عن طريق مشاركة شركة أخرى.

ومن أفضل الاستثمارات لدى المستثمرين الأجانب ان يكون الاستثمار بشكل مباشر ففي هذه الحالة يكون لهم حق اختيار النشاط الذي يستثمرون فيه من جهة، وكذلك لهم حق السيطرة على هذه المشروعات لما يمتازون به من نفوذ لهم في هذا النوع من الاستثمار.

وللدولة المضيفة حق توجيه المستثمرين نحو أنشطة اقتصادية معينة حسب احتياجاتها وقد حاول العديد من الكتاب إيجاد تعريف للاستثمار وكل تعريف من هذه التعريفات يبين لنا مجال تخصص قائلة فمنهم من عرفه بشكل اقتصادي من حيث انتقال وجذب الأموال من مكان إلى آخر ومنهم من عرفه من جانب الربح والخسارة وكل واحد يتناوله من وجهة نظر مختلفة، وسنورد

---

[10] - محمد بن ابي بكر الرازي مختار الصحاح 1983م، دار اجية – الرسالة الكويت ص ٨٦

[11] - د. يحيى عبد الرحمن رضا الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية، دار النهضة العربية، مصر - القاهرة - سنة 1994، ص18.

بعضا منها ثم توضع بقدر الإمكان رائيا في هذا الخصوص. قد عرف الاستثمار بأنه (توضيف المال بهدف تحقيق العائد او الدخل او الربع [12]

ولذا نجد أن نظريته الى الاستثمار من جانب مادي بحث، هو تحقيق ربح او خسارة وقد تناول من وجهة نظر المستثمر وإننا نؤيدة في ذلك، ولكن نختلف معه من جانب البلد المضيف هل العائد بالنسبة لهذا البلد هو ربح المادي فقط فمن الطبيعي العائد أكبر من الربح المادي لأن هدف البلد المضيف لا يمكن يكون ما تستفاد منه من مبالغ مادية وخاصة الدول النامية ففي عمليات الاستثمار يكون عادة في هذه الدول التركيز على الجانب الاقتصادي الآخر وهو دخولها الى مجالات صناعية او تطوير صناعاتها القائمة، وكذلك الحصول على تقنيات جديدة ولذلك نرى بأن هذا التعريف قاصر لأنه لم يوضح الجوانب والأهداف التي يسعى البلد المضيف لتحقيقها نتيجة لجلب رأس مال الأجنبي ويرى د. طارق الحاج الاستثمار بأنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في عملية الإنتاجية من جل تكوين رأس مال[13]

وأيضا هذا التعريف حسب رائيا منظور له من علم الاقتصاد وبالتحديد من جانب إعادة استثمار الأرباح وتطوير المشروعات الاستثمارية دون النظر الى البلد

المضيف وما يمثله الاستثمار بالنسبة له وما يعود عليه من فوائد وما يهدف إليه البلد المضيف بالإضافة الى الكسب المادي، فالبلد المضيف اله أهداف اخرى غير الربح وغير إعادة استثمار تلك الأرباح

وحسب ما نراه في هذا الجانب أي التعريف بالاستثمار ولكي يعطينا مدلولا أكثر الاستثمار يمثل ما مدى اهداف وطموح كافة العناصر المكونة للعملية الاستثمارية وما ينتج عنها من مصلحة وفائدة وأيضا من الجانب القانوني حتى يكون أكثر شمولاً ويعطي معنى للاستثمار لذا يمكن ان نعرف الاستثمار بصيغة مختلفة بأنه انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة، لأحدث تطور اقتصادي واجتماعي وإداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف عن طريق الشركات الوليدة بمشاركة رأس المال الوطني)).

أهمية الاستثمار

[12] - طاهر حيدر حردان -مبادئ الاستثمار ،دار المستقل للنشر والتوزيع ، الاردن -عمان -الطبعة الاولى ،سنة 1997ص13

[13] - طارق الحاج -علم الاقتصاد ونظريتة -دار النشر والطبع -الاردن -عمان ،سنة 1998،ص123

١- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإرتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطن

٢- إيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين

٣- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٤- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات (أي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة)

٥-توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين

٦-توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة

٧- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي)[14]

اهداف الاستثمار

بشكل عام يمكن التأكيد على الأهداف الاستثمار

أ . تحقيق العائد الملائم : إن هدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على إستمرار المشروع ، إذ إن تعثر الاستثمار مالياً يدفع بصاحبه إلى التوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة ، لذا فإن هدف الشخص الذي يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيداً عن الخسارة .

ب . المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع : وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على المشاريع ذات المخاطرة القليلة تحسباً للخسارة ، لذا يسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس المال الأصلي .

ج . إستمرارية الدخل وزيادته : إذ يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستمر بوتيرة معينة في ظل المخاطرة حفاظاً على إستمرارية النشاط الاستثماري .

د . ضمان السيولة اللازمة : فالنشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة لمواجهة التزامات العمل[15].

ثانيا : أنواع الاستثمار

[14] - د. ماجد أحمد عطا الله :"إدارة الاستثمار" ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2011 ، ص 13 – 14 .

[15] - أحمد زكريا صيام :"مبادئ الاستثمار" ، مكتبة جامعة غزة للبنات ، غزة ، فلسطين ، 2003 ، ص 20 .

لقد تعددت أنواع الاستثمار باختلاف النظرة إليها من حيث طبيعتها أو من حيث القائم عليها او من حيث تعدد أنواع الانشطة الاستثمارية

1 – من حيث طبيعة الاستثمار:

أ- الاستثمار المادي -: يعبر عن هذا الصنف موجودات المؤسسة من الأصول المادية الملموسة والتي تتمثل في الأراضي و المباني و الآلات والمعدات والمعدات المستعملة في النشاط .

ب – الاستثمار المالي -: والذي يتمثل في الأسهم والسندات وأذونات الخزينة ، وقد يكون الأخير مصدر تمويل الأول والعكس صحيح .

٢-من حيث الهدف من الاستثمار :-

ويمكن تصنيف الاستثمار من هذه الناحية هدف الاستثمار إلى استثمارات توسعية و استثمارات استراتيجية ، واستثمارات في مجال البحث والتطوير

ا – الاستثمارات التوسعية :-

ويكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وذلك من خلال إدخال أو إضافة منتجات جديدة من اجل توسيع الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة

ب – الاستثمارات الإستراتيجية :-

يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى المحافظة على بناء أو استقرار المؤسسة أو المشروع ، وتوصف حالة الاستثمار ، هنا من خلال توجيه جزء من مبالغ الإيرادات المؤسسة لعدد من السنوات وتوجيها إلى استثمار استراتيجي معين

جـ - الاستثمار في مجال البحث والتطور :-

إن هذا النوع من الاستثمار يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تكون معرضة للمنافسة الشديدة ، الشواردة ونجد إن هذا الاستثمار يسعى إلى تخفيض الكلفة وتحسين نوعية المنتج عبر الزمن ويتم ذلك من خلال تكثيف الآلات وتطوير الجهاز الإنتاجي بإدخال التحسينات

عليه وتكون النتيجة زيادة في قدرة المؤسسة على مواجهة المؤسسات الأخرى المنافسة في مختلف الأسواق .

٣- من حيث التبعية :-

يصنف الاستثمار حسب المعيار إلى نوعين هما :-

أ - الاستثمار الخاص الذي يقوم به القطاع الخاص .

ب - الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة .

وتعتبر مسألة التفرقة بين هذين النوعين من الاستثمار من الأمور المهمة في دراسة الظواهر الكلية حيث يستند الاستثمار في القطاع الخاص إلى دافع الربح بشكل أساسي أما الاستثمار في القطاع العام فانه يهدف إلى تحقيق أهدف التنمية الفلسفة التي تؤمن بها الدولة. الاقتصادية والاجتماعية وحسب

٤- من حيث مدة الاستثمار :-

يصنف الاستثمار من حيث المدة الزمنية إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي :

أ- استثمارات قصيرة الأجل : وهي استثمارات التي يتم انجازها وجني عوائدها من خلال مدة زمنية قصيرة والتي تتراوح ما بين السنة إلى سنتين ونجد لهذا الصنف من الاستثمار عدة إشكال إلا إن أكثر الإشكال انتشار هو الاستثمارات المالية مثل الودائع الزمنية والتسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل.

ب - الاستثمارات متوسطة الأجل :-

ويتم هذا الصنف من الاستثمارات في فترة زمنية لاتقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات ولهذا النوع من الاستثمار عدة إشكال أهمها الاستثمار في قطاع النقل والقطاعات المختصة في إنتاج والخدمات .

ج - الاستثمارات طويلة الأجل :-

إن هذا الصنف الاستثماري يتم انجازه في مدة تفوق على سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى مدة زمنية طويلة لانجازها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبيا كالمشاريع العقارية

ه - من حيث مكان الاستثمار :-

ويصنف الاستثمار وفقا لمعايير جغرافية الأموال المستثمرة إلى استثمارات محلية واستثمارات أجنبية .

أ ـ الاستثمارات محلية :ـ

ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي ثم اختيارها للاستثمار وغالبا ما يعتمد هذا النوع من الاستثمارات على المدخرات المحلية من خلال وضع سياسيات مالية ونقدية تشجع الادخار والذي تنعكس فوائدة بشكل ايجابي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

ب ـ الاستثمارات الأجنبية خارجية

وتشمل كل رؤوس الأموال المهاجرة من بلد المستثمر إلى البلاد المضيفة للاستثمار ، وبمعنى آخر يمكن تعريف الاستثمارات الخارجية على أنها جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الإفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر . وهنالك تعريف آخر لهذا النوع من الاستثمار انتقال لرؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي وبما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة.[16]

المبحث الثالث
اثر الاستثمار على النشاط الاقتصادي

"تعاني الدول النامية من مشكلات عديدة كالبطالة، انخفاض متوسط الدخل الفردي الفقر، ضعف البنى التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة وتوظف الكفاءات القادرة على التغيير". ونظرا للاختلال الهيكلي الذي تعاني منه هذه الدول والذي ينعكس على ضعف مواردها التمويلية الداخلية وبسبب قلة وصعوبة الحصول على المنح والمساعدات لجأت إلى الاستدانة وهذا ما قادها إلى الوقوع في أزمة المديونية وجعل مسيرة التنمية في هذه الدول تواجه تحديات صعبة ومشاكل تحول دون تحقيق أهدافها. وانطلاقا من هذا تأتي الاستثمارات الأجنبية

[16] ـ د.دريد محمد أحمد الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات

المباشرة لتبرز كأحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية إلا أن مسألة استقطاب هذه الاستثمارات تحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار[17]

تمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي وبهذا يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية، بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الإنتاج ودفع عملية النشاط الاقتصادي إلى الأمام بصورة متواصلة. ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية بطريقة إيجابية، وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرة، فالمستثمرين يجلبون مواد جديدة نادرة

رأس المال، التكنولوجيا، الإدارة ومهارة التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة وتحسين الكفاءة ومن فرص العمل ويحسن توزيع الدخل، وضمن هذا الإطار من الصعب أن لا نصل إلى استنتاجات إيجابية عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية. إلا أن هذه الاستنتاجات في واقع الأمر تنطبق على الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة مما جعل عملية تقييم تأثير الاستثمارات المباشرة على النشاط الاقتصادي عملية معقدة حيث يجب على الدول النامية أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة بهذا الاستثمار، فوجود حصة كبيرة منه في إجمالي تدفقات رأس المال علاقة على ضعف وليس قوة البلد المضيف، فالتحويلات المرتبطة بهذه الاستثمارات تؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدول النامية كما أنها تتحكم بمقدار الدول وخيارات شعوبها وتوجيهها نحو ما يلائم مشروعات للاستثمار مما يوفر لها فرصة اختيار الاستثمارات الأكبر ربحا والأسرع وقتا.

يعد الاستثمار (الرأسمالي) أهم ظاهرة في التصنيع، ينبغي التعرف على أثر تكثيف استثمار المال في تنشيط عمليات تكوين الدخل. ولعل من المفيد في هذا المجال الإشارة إلى أثر كل من مكرر الاستثمار وعامل التعجيل أو ما يسمى بالأثر الاستثماري لأجل تفهم طبيعة الدور الذي يلعبه التعجيل الاستثماري في زيادة الدخل إذا أراد القارئ الإحاطة بصورة وافية بمضمون هذه

---

[17] - محمد الاطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مركز المستقبل العربي ، ٢٠٠٠ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت

الاصطلاحات (الكينزية) فإن عليه أن يتفهم شيئاً عن نظرية الدخل والاستخدام التي استمد كينز أهم أقسامها من مالتوس ووكسل وافتاليون) وفيما يلي بعض المراجع التي يمكن الإفادة منها لهذا الغرض

إن مبدأ مكرر الاستثمار يعترف ضمناً بأن مصادر تكوين الدخل إنما تستمد من الإنفاق على كل من الاستهلاك وأغراض الاستثمار باستبعاد عامل اكتناز الدخل طبعاً ولكنه يؤكد على أهمية الاستثمار في تنمية الدخل، بما يترتب على نمو الدخل من زيادة في الطلب على سلع وخدمات الاستهلاك والمنتجات الأخرى المصنوعة محلياً، وأن هذا مفاده تقوية الحافز إلى زيادة الاستثمار بالتبعية ويفيد مبدأ التعجيل أن زيادة الدخل ستؤدي بدورها إلى زيادة الاستثمار، وأن هذا سوف يتحقق بغض النظر عن الكيفية التي يتوزع بها إنفاق الدخل بين العمليات الاستثمارية.

ونتيجة لتداخل وتفاعل تأثيرات مكرر الاستثمار وعامل التعجيل، نرى أن الزيادة التي تتحصل أولاً في ميدان الاستثمار وهي تتمثل في ظاهرة توسيع المال ثم تعميقه كما أوضحنا لابد وأن تفضي إلى رفع مستوى الدخل العام، وكذلك نسبة ما يدخر منه، وأن هذه العلاقة من شانها أن تؤدي بنفس الكيفية إلى زيادة الاستثمار زيادات متتالية بين مرحلة وأخرى، وهكذا دواليك.

ويرجع ارتفاع الدخل في الواقع إلى مفعول الأثر الاستثماري، فعندما يزداد التكرار الانفاقي في البلاد نتيجة ارتفاع الدخل النقدي في أرجاء الصناعة (وخاصة في صناعات التصدير فانه من المحتمل جداً أن يقبل المستثمرون على زيادة حجم استثماراتهم أو القيام بعمليات استثمارية جديدة للإفادة من الظروف السائدة، ومما لاشك فيه أن زيادة حجم الطلب تعتبر عاملاً رئيسياً يؤثر في معدل الاستثمار وحجمه، ومن المتوقع أن تغري زيادة التكرار الانفاقي وهي توازي حجم الطلب أصحاب رؤوس الأموال في القيام ببعض العمليات الاستثمارية التي يترتب عليها زيادة الدخول الحقيقية.

والجدير بالذكر أن التكرار الإنفاقي على الاستثمار لا يتوقف على حجم الإنفاق الحكومي في كل مرحلة، وإنما يتأثر به تأثراً كبيراً عند الشروع بتنفيذ منهاج التصنيع حيث يتخذ الإنفاق الحكومي آنذاك صفة الاستثمار (المستقل) ويكون من الأهمية بمكان، الأمر الذي يغري المشاريع الخاصة على القيام باستثمارات جديدة تكون ربحيتها مشتقة من عمليات الاستثمار الحكومي، سواء جاء ذلك من تجهيز المشاريع الحكومية بالسلع والمواد الإنشائية والخدمات، أو بإنتاج قدر أكبر من سلع وخدمات الاستهلاك لسد الزيادة الحاصلة في الطلب عليها . إذن فتنفيذ هذا المنهاج يشجع المشاريع المحلية كلها على زيادة عملياتها الاستثمارية، لأنه كلما تيسر خلق دخل جديد في

الاستثمارات التي تمولها الحكومة، كلما أمكن مواصلة الاستثمار بسهولة اكبر في المراحل المقبلة، والتعويل بدرجة أكبر على مساهمة المشاريع الخاصة بجانب الحكومة في كل من مجالي التمويل وتنظيم استغلال الموارد العاطلة، وهكذا يتسع نطاق تثمير الادخارات ويزداد تكثيف استثمار رؤوس الأموال في العمليات الإنتاجية، بما يترتب على ذلك استحثاث نمو القوة الشرائية، واتساع نطاق الاستخدام، ونشاط عمليات تكوين رأس المال بالتبعية، كل هذا يتوقف على إعداد وتطبيق منهاج ملائم للتصنيع، تعطى الأهمية فيه إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي على الاستثمار

دون التقيد كثيراً في المراحل الأولى باعتبارات الربحية التي يتوقف عليها في المعتاد أمر استثمار الأموال الخاصة بالإضافة إلى اعتداد الأخيرة باعتبارات توافر قوة شرائية في الأسواق لتصريف منتجاتها.

ونرى مما تقدم أن منهاج التصنيع يستطيع أن يولد قوى توسعية كبرى تعمل على تبديل الأوضاع الاقتصادية القائمة، فهو يقوض (على درجات متفاوتة من الشدة العلاقات والمؤسسات القديمة التي لم تعد تتلائم مع مقتضيات التقدم الاقتصادي، ويخلف تنظيمات وعلاقات ومصالح جديدة تهتم بأمر تنمية الإنتاج بالنظر لما تحصل عليه من المنافع والأرباح، وتصيبه من المغانم في الميادين التجارية والاقتصادية والسياسية كما أن الشئ الكثير يتوقف على عنصر المبادأة فالمبادأة في القيام بالاستثمار (ربما تتخذه من أشكال توسيع الاستخدام الأفقي لرأس المال في بادئ الأمر، وتتطور إليه من تكثيف الاستثمار، تحظى بأهمية كبرى لأنه من المسلم به أن العامل الديناميكي في الجهاز الاقتصادي هو حجم الاستثمار ومعدل تغيره، وليس تغير الإنفاق الاستهلاكي الذي هو محصلة لقوى الاستثمارات والتغيرات التي تترتب عليه.

وتتجلى أهمية عامل المبادأة التي يتميز بها أول منهاج للتصنيع في إعادة توزيع عوامل الإنتاج، لاسيما تخفيف ضغط كثافة السكان في القرى والأرياف وتيسير القوة العاملة لمشروعات الاستثمار واصلاح وسائل المواصلات وإنشاء طرق جديدة، وتنظيم عمليات استغلال الموارد الطبيعية (بما فيها المياه لأغراض الري وتوليد الكهرباء واستغلال الثروة المعدنية بما في ذلك النفط ونشر المعرفة الفنية وما إلى ذلك من خطوات منهاج التنمية التي يمكن اعتبارها بمثابة شرارة تستخدم الإشعال نار الفعالية الاقتصادية، حتى إذا ما تم هذا سهل بعد ذلك استعجال تكوين رأس المال وزيادة الدخل. توزيع استثمارات رأس المال

من الواجب التنويه هنا بأن تنمية الدخل لا تتوقف على حدوث الاستثمار فحسب، وإنما على معدل سرعة زيادة الاستثمار الذي هو حاصل متوسط الإنتاجية ونسبةالادخار من الدخل الوطني. هذا

إلى أن زيادة الاستثمار تتأثر إلى حد بعيد بشكل رأس المال المستخدم في الصناعة (أي بشكل قسمة الاستثمار بين صناعات الإنتاج والاستهلاك لابد وأن تؤثر بدورها في رفع كلفة العمليات الاستثمارية التي تضطلع بها المشاريع.

المبحث الثالث
المطلب الثاني
قانون الاستثمار الجديد المزايا ـ المعوقات

أولاً: قانون الاستثمار رقم ٣ ١ لسنة ٢٠٠٦ :

"إن نمو الاقتصاد القومي أصبح يتوقف على نمو وتعاضم الاستثمار المحلي والأجنبي خاصة في ظل تقليص الدور الاستثماري للحكومة" ، الأمر الذي يتطلب تهيئة البيئة التشريعية لدفع الاستثمار الأجنبي وتوطينه قطاعياً وجغرافياً على نحو الذي يحقق للاقتصاد القومي أكبر عائد ممكن وأعلى مردود من منظور التنمية الشاملة . لذلك تتنافس معظم الدول فيما بينها لاجذب الاستثمار الأجنبي وتوفير المناخ الملائم له ولعل واحدة من أهم المحفزات التي تقوم بها هذه الدول هو تشريع القوانين الملائمة والمحفزة لجذب تلك الاستثمارات ، وفي إحصائية للأمم المتحدة وعن الفترة – ١٩٩١ ـ ١٩٩٦ تبين أن أكثر من ١٠٠ دولة نفذت نحو ٩٩ حالة تغيير في تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر وإن % ٩٥ من تلك التغيرات ركزت على حرية قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر . وإن العراق هوه واحد من تلك البلدان الذي يسعى إلى توفير مناخ استثماري ملائم خاصة وإنه يعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية والتي أغلبها من تركة النظام السابق ، لذلك كانت أولى المحاولات الوطنية لتوفير التشريع القانوني المحفز للاستثمارات تمثلت

بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي تم إقراره من قبل البرلمان في تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق[18]

ثانيا : مزايا قانون الاستثمار الجديد :

هناك مجموعة من المزايا التي تضمنها هذا القانون ضمن النصوص القانونية في الفصل الثالث من القانون وكالآتي :

١-يتمتع المستثمر بغض النظر عن جنسيته بعدة مزايا في المادة ١١ ، ١٠[19]

أ- يحق للمستثمر إخراج رأس ماله الذي أدخله إلى العراق وعوائده بعد تسديد كافة الالتزامات المالية إلى الحكومة العراقية .

ب يحق للمستثمر التداول بسوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات وتكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات

ج - يحق للمستثمر استئجار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة بمدة لا تزيد عن ٥٠ سنة قابلة للتجديد

د يحق للمستثمر الأجنبي التأمين على المشروع لدى أي شركة وطنية أو أجنبية هـ - يحق للمستثمر فتح الحسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كلاهما لدى أحد

هـ - يحق للمستثمر فتح الحسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كلاهما لدى أحد المصارف العراقية أو الأجنبية

٢ - يضمن القانون للمستثمر الأجنبي بموجب المادة / ١٢ الفصل الثالث الحق في استخدام وتوظيف عاملين من غير العراقيين وذلك في حالة عدم توفر الإمكانيات والمؤهلات لدى العمال العراقيين ويكون وفق ضوابط تصدرها الهيئة الوطنية للاستثمار كما تضمنت هذه المادة الحق للمستثمر والعاملين في المشاريع الاستثمارية الإقامة في العراق

٣- أما فيما يتعلق بالإعفاءات فقد نص القانون على جملة من الإعفاءات المحفزة للاستثمار وكان في مقدمتها إعفاء المشاريع المجازة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار من الضرائب

---

[18] - د. الهاشم، نضال شاكر ، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، العدد 8 السنة الثامنة ٢٠٠٥

[19] - جريدة الوقائع العراقية لسنة ، ٢٠٠٦ عدد (١٣)

والرسوم لمدة ١٠ سنوات فضلاً عن إعفاء الموجودات وقطع الغيار المستوردة من الرسوم على أن لا تزيد ٢٠ من قيمة شراء الموجودات

معوقات تطبيق قانون الاستثمار الجديد :

"بالرغم من كل المعطيات التي يحملها هذا القانون والتي تمثلت بالمزايا والإعفاءات القانونية المحفزة لنجد الاستثمارات ألا أنة يواجه في نفس الوقت جملة المشاكل والتحديات ، بعضها نابع من واقع الاقتصاد العراقي وما يتمثلة من اختلالات اقتصادية والبعض الآخر من هذه المشاكل متصل بتناقضات النصوص القانونية والتي هي في طور التعديل ، وأدناه عرض لأبرز المعوقات التي تواجه"

تطبيق هذا القانون [20]

١ ـ عدم الاستقرار الأمني :

كانت الأوضاع الأمنية حال مصادقة هذا القانون متردية خاصة في العاصمة مما أدت تلك الأوضاع إن تخلق حالة من ال ف لدى المستثمرين الأجانب للاستثمار في العراق ، مما يدل على أن حالة عدم الاستقرار الأمني تشكل عقبة كبيرة لأنها تعمل على رفع كلف الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية ، الأمر الذي أدى إلى تطبيق سياسات الاستثمار في المناطق ذات الاستقرار الأ النسبي كالمناطق الجنوبية ، لذلك يمكن القول أن الاستقرار الأمني يشكل ركنا أساسيا من أركان جيد المناخ الاستثماري ال لان رأسمال بطبيعته يوصف على أنه جبان أي أنه يبحث عن المناطق الآمنة اقتصاديا وسياسيا .

٢ـارتفاع مستوى التضخم :

يعد التضخم في الواقع ظاهرة اقتصادية تصيب الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنة يعد مظهر من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي إذا يعمل التضخم على توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي الأقل إنتاجية ، وبمعنى آخر أنه يودي إلى سوء توجيه الاستثمارات والى إيجاد أنواع من الاستثمارات غير مرغوب فيها ، والاقتصاد العراقي ما زال يشهد معدلات مرتفعة من التضخم بالرغم من السياسات النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أدت سياسات البنك المركزي لتخفيف حدة التضخم إلى

[20] ـ د. السامرائي دريد محمود الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ،مركز

أثار سلبية على واقع الاستثمار ولذ لقيام البنك بفرض سعر خصم عالي وصل في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ، ١٩ الأمر الذي أدى إلى خلق بيئة غير ملائمة لجذب الاستثمارات .

٣-ضعف القطاع المالي والمصرفي :

مازال القطاع المصرفي في العراق يعاني من ضعف في أداء نشاطه علما إن القطاع الحكومي يستحوذ على ٩٠% من النشاط المصرفي ، ويقدر إجمالي موجودات القطاع المصرفي حسب تقديرات البنك الدولي) (٢) مليار دولار وهو يمثل % من الناتج المحلي الإجمالي ، كذلك إن القطاع مازال غير قادر على منح القروض للمستثمرين إلى جانب الوسائل التقليدية المتبعة في أداء نشاطه المصرفي لقد تضافرت هذه العوامل إلى حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في العراق .

٤-الفساد المالي والإداري :

يعاني الاقتصاد العراقي من وجود ظاهرة معقدة ومتشابكة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلا وهي ظاهرة الفساد المالي والإداري والتي أخذت تزداد بشكل مخيف خلال الفترة التي أعت سقوط النظام السابق ، ويعد العراق من الدول الأولى في الفساد على المستوى العالمي وحسب تقارير منظمة الشفافية العالمية ، وهذه الظاهرة تحمل الكثير من الآثار السلبية على مجمل المتغيرات الاقتصادية وفي مقدمتها الاستثمار ، واخذ الفساد المالي والإداري في العراق أوجه وصور مختلفة منها ما يتمثل في عقود الأعمار والبعض الآخر يتمثل في التهريب ، مما انعكس على إيجاد مناخ استثماري غير للاستثمار ولا سيما الاستثمار الأجنبي لأنة يعمل على تقليل الشفافية والمنافسة السليمة ويزيد من كلف المعاملات على حساب عائد الاستثمار

ه ـ هناك معوقات أخرى تقف بوجه الاستثمار ومنها البيروقراطية والروتين الإداري والخاص نقص بالتشريعات القانونية اللازمة لتسهيل عملية الاستثمار على مختلف مراحلها ويضاف إلى ذلك الحاصل في مستوى الثقافة الاستثمارية ، فما زالت هذه الثقافة بعيدة عن المسؤولين في السلطة والذي انعكس بدورة على تعطيل القرار الاقتصادي الداعم لعملية الاستثمار .

- ومن جانب أخر هناك بعض النصوص القانونية التي تضمنها قانون الاستثمار الجديد والتي عملت على خلق تناقضات كبيرة شكلت فيما بعد مخاوف لدى المستثمرين من الدخول في مشاريع

استثمارية في العراق ، وخاصة تلك التناقضات التي تتعلق بموضوع ملكية الأرض حيث لا يزال هناك جدلا كبير بين الاقتصاديين حول هذا الموضوع ، فالبعض يؤيد ملكية الأرض للمستثمر والبعض الآخر يطمح في زيادة المدة القانونية لإيجار وخاصة في المشاريع وهذا العمل يحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتنفيذ مما يستدعي إن تكون مدة الإيجار طويلة مقارنة بالدول الأخرى السكنية ، حيث هكذا مشاريع تتطلب استملاك الأراضي ومن ثم بيعها على شكل وحدات سكنية وأيضا مشاكل تتعلق بالإعفاءات الضريبية من حيث المدة الزمنية للإعفاء ،

ومشاكل أخرى تتعلق بموضوع الرأسمال العراقي المهاجر حيث لم يتضمن القانون وبشكل مباشر لأهمية هذه الأموال ودورها في رفد عملية التنمية الاقتصادية وأيضا معوقات أخرى تتعلق بالدور القطاع المركزي في اتخاذ القرارات مما يطمح البعض في نقل سلطة القرار إلى الوزارات البلد المعنية .

الاستنتاجات

1- من الطرق الهامه في تحقيق النشاط الاقتصادي هو الاستثمار والذي بدوره يخلق فرص للعمل ويشعج على تطوير المهارات

2- لوجود بيئة جيدة للاستثمار فأن ذلك سيُشجع على جذب الاستثمارات وتحقيق النشاط الكامل

3- لاجل تشجيع التستثمار لابد من القوانين والاطر اللازمه للحفاظ على ديمومة الاستثمار

4- يجب المضي قدماً بالعمل على قانون استثمار جديد بحيث لا يواجه معوقات او يتاح فرصة للفساد فيه

التوصيات

1. لأجل ان تعم الفائدة لاي استثمار يجب ان يكون لدى المواطن المام ومعرفة تامه بأهمية الاستثمار لأجل مصلحة البلد
2. العمل على الاولويات الثلاث لأنشاء استثمار صحيح وهو الأولوية السياسية والاقتصادية والقانونية

3. **اعادة النظر بالقوانين السابقة التي تخص الاستثمار وتصحيح ما به من هفوات او تطويره ليلائم الوضع الجديد**
4. **العمل الجاد من خلال تذليل الصعوبات التي تمنع قيام الاستثمار وخاصه بما يتعلق بالسياسات النقديه والماليه وتقوية البنوك لتساهم في عملية الاستثمار**

المصادر

1- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية نظريات - نماذج - استراتيجيات دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2014، 230-228-227ص
2- حبيب مطانيوس، التنمية الاقتصادية، ص ١٠٥ ، ص 106
3- فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي .
4- تودارو. ميشيل ، التنمية الاقتصادية ، ص 172-173 .
5- عبد الله. إسماعيل صبري، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦ ، ص 96- 97 .
6- خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 201-202
7- محمد بن ابي بكر الرازي مختار الصحاح 1983م، دار اجية – الرسالة الكويت ص ٨٦

8- د. يحيى عبد الرحمن رضا الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية، دار النهضة العربية، مصر - القاهرة - سنة 1994، ص18.
9- طاهر حيدر حردان -مبادئ الاستثمار ،دار المستقل للنشر والتوزيع ، الاردن -عمان -الطبعة الاولى ،سنة 1997ص13

10- طارق الحاج -علم الاقتصاد ونظريتة -دار النشر والطبع -الاردن -عمان ،سنة 1998،ص123

11- د. ماجد أحمد عطا الله :"إدارة الاستثمار" ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2011 ، ص 13 – 14 .

12- أحمد زكريا صيام :"مبادئ الاستثمار" ، مكتبة جامعة غزة للبنات ، غزة ، فلسطين ، 2003 ، ص 20 .

13- د.دريد محمد أحمد ، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات

14- محمد الاطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مركز المستقبل العربي ، ٢٠٠٠ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت

15- د. الهاشم، نضال شاكر ، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، العدد 8 السنة الثامنة ٢٠٠٥

16- جريدة الوقائع العراقية لسنة ، ٢٠٠٦ عدد (١٣)

17- د. السامرائي دريد محمود الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ،مركز